

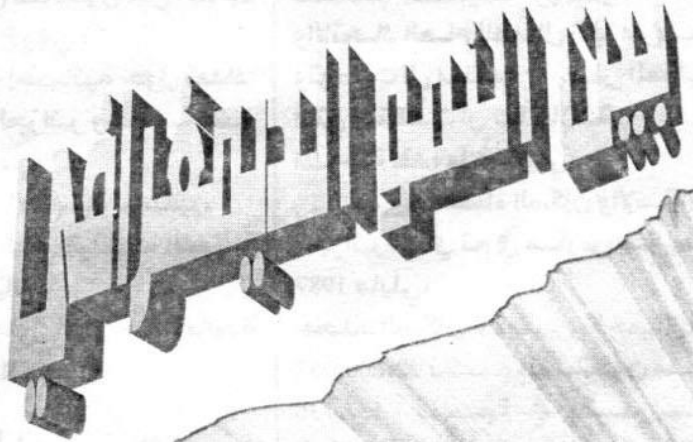
قضايا

الشباب

عندما طلب مني تقديم مداخلة في هذا اللقاء تبادرت إلى ذهني مجموعة تساؤلات لا بد من الإجابة عنها قبل الشروع في إعداد المداخلة ومن ابرز هذه التساؤلات الزاوية التي يجب أن أتناول من خلالها هذا الموضوع المتشابك والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بعدة علوم كعلم الاجتماع بمختلف فروعه وعلم الاقتصاد والقانون والدين

والتنظيم

العائلي



الأستاذ / مسعود حميدي

يستقر الرأي حوله بصفة دقيقة حيث يختلف من دارس إلى آخر ومن ميدان إلى ميدان فلا القانوني يعرف الشباب كما يعرفه رجل الاقتصاد ولا عالم النفس يفهمه بالطريقة التي يفهمه بها عالم الاجتماع ففي الجزائر مثلا هناك عدة مفاهيم لكلمة شباب فميثاق الشباب لسنة 1975 اعتبر فئة الشباب من 16 _ 27 سنة

من وجهة نظر القطاع الذي أمثله (وزارة الشباب) واخترت التطرق بصفة غير مباشرة إلى الآثار التي يترتبها النمو الديمغرافي من جهة والتنظيم العائلي من جهة أخرى على الشباب .
وأول إشكالية اعترضتني في هذا الصدد هي مفهوم الشباب الذي لم

بما أني كنت متيقنا من أن المشرفين على هذا اللقاء لا تفوتهم دعوة أصحاب هذه الاختصاصات للمشاركة فيه وبحكم عدم اختصاصي في الموضوع و أملا مني في تقديم مساهمة مفيدة استقر رأي على تناول الموضوع

والسياسة الوطنية للشباب التي أقرتها اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها السابعة، جوان 1982 اعتمدت 17-27 سنة.

والدراسة التي قامت بها وزارة الشباب والرياضة حول حاجات وتطلعات الشباب سنة 1984 اعتبرت الشباب هم الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة ومصالح التخطيط والتهيئة العمرانية دراسة ANAT 1988 حصرتها في سن 21-25 سنة ومصالح الإحصائيات تعتمد فئة الشباب 15-24 سنة (الديوان الوطني للإحصائيات 1985) وأخيرا مركز الأبحاث الاقتصادية المطبقة للتنمية اختار فئة 15-29 سنة (الدراسة التي شارك بها المركز في اللقاءات الوطنية التي أقيمت في ديسمبر 1989 حول اندماج وترقية الشباب) وبني هذا الاختيار على أساس نهاية مرحلة التعليم الأساسي الإجمالي ومعدل سن الزواج حاليا وأنا بدوري أتبني هذا الاختيار.

أما في خارج الجزائر اكتفي بموقف جامعة الدول العربية في هذا الشأن التي تعتمد سن 15

25 سنة (اللائحة التنظيمية لمهرجان الشباب العربي) ورأى هيئة الأمم المتحدة في الموضوع التي اختارت فئة 15-24 سنة. ويتجلى من خلال هذه الآراء المتعددة أن مفهوم الشباب ما يزال في حاجة إلى اهتمام الدارسين و علماء الاجتماع لتحديد و بالتالي تسهيل مهمة القائمين على شؤون الشباب وتمكينهم من التوصل إلى برمجة منسجمة ودقيقة إلى حد ما.

ولا يفوتني في هذه المقدمة ذكر النقاط التي سأتناول من خلالها هذا الموضوع وهي: 1

1- معطيات إحصائية حول تعداد السكان في الجزائر وخاصة فئة 15-29 سنة،

2- الحاجات الأساسية للشباب،

3- الجهود التي تبذلها الدولة لفائدة الشباب،

4- بعض الحلول المقترحة لمعالجة قضايا الشباب،

معطيات إحصائية

بعدما حصرننا في المقدمة ماذا نعني بمفهوم كلمة شباب في هذه المداخلة فلا بد من معرفة حدة هاته الفئة التي ظلت تشغل بال الدولة والمواطن على حد سواء ولا اعتقد أن هناك من لا يشاطرنني الرأي إذا ما قلت أن رهان المستقبل هو النجاح في معالجة قضايا الشباب المطروحة اليوم وان أية معالجة تحتاج أولا إلى تشخيص الداء والتأكد من مدى خطورته.

ولهذا ارتأيت ضرورة إبراز المعطيات الإحصائية للسكان وخاصة الشباب من أجل معرفة تطورهم العددي وبالتالي تقدير الإمكانيات اللازمة تسخيرها لسد حاجاتهم المتنوعة والمتزايدة من يوم لآخر وتمكنت من جمع بعض الوثائق إدماج و ترقية الشباب الذي جرى في ديسمبر 1989 ومجموعة محاضرات أقيمت في الدورة المحلية التي انتظمت خلال سنة 1989 بالجزائر حول موضوع السكان والتنمية في الجزائر وأشرف عليها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل والاتحاد العام للعمال الجزائريين، وتوصلت إلى استخراج بعض المعطيات التي اعتقدت أن لها علاقة بموضوع المداخلة أقدمها فيمايلي:

1- يبين إحصاء السكان والإسكان في الجزائر الذي تم في مارس من سنة 1987 مايلى:

محدد السكان المقيمين الإجمالي هو 22.600.957 نسمة المشتغلون منهم 4.137.736 بنسبة $\frac{4}{22}$ يقدر عدد السكان خلال العشرية المقبلة بمايلي:

25.500.000- نسمة سنة 1995.

32.600.000- نسمة سنة 2000.

2- إحصائيات خاصة بفئة الشباب (15-29 سنة) تبين إحصائيات مارس 1987 دائما أن الشبان يشكلون أغلبية السكان حيث بلغ عدد الشبان الأقل من عشرين (20) سنة 75 ٪ من مجموع السكان المقيمين.

وان عدد الشباب (15-29) بلغ 6.323.745 بنسبة 27,48 ٪ من مجموع السكان أما المشتغلون منهم أي من فئة الشباب فعدد هم 1.643.000 بنسبة

25,98% و التمدرسون
1.328.000 أي بنسبة 21% .
و العاطلون 1.110.000 أي
نسبة 17,55% من مجموع
الفئة .

ومن خلال التمعن في هذه
الأرقام يمكن تصور
الإمكانات التي يجب أن
يتوفر عليها المجتمع
لإشباع حاجات أفراد .

الحاجات الأساسية

للشباب

إن حاجات الشباب التي
تعد من متطلبات الحياة
العادية في كل المجتمعات
كثيرة ومتنوعة وهى في
تزايد مستمر تماشيا و
التطور الاقتصادي
والاجتماعي والثقافي
للمجتمع فكلما كان
المجتمع أكثر تطورا كانت
حاجات شبابه أكثر تنوعا
ومهما اختلفت هذه
الحاجات يمكن حصر
الأساسي منها فكل شاب في
حاجة إلى تنشئة متكاملة
وتربوية سليمة ورعاية
صحية ناجعة وسكن
مقبول وشغل ملائم
وتنشيط ثقافي وفني
وعلمي ورياضي وترفيهي

1 - حاجة الشباب الى التربية و

التكوين

نعلم جميعا أنه ليس بإمكان
الفرد ولا الأسرة إشباع حاجة
النشئ في ميدان التربية و
التكوين وهذا نتيجة للتطور
الذي عرفه الإنسان وتشعب
تكاليف الحياة الشيء الذي أدى
بالدولة إلى القيام بهذه المهمة
عوضا عن الأسرة قديما وهذا
يكلف المجتمع إمكانيات هائلة قد
تتجاوز الإمكانيات المتوفرة ، هذا
في الأحوال العادية أما إذا كان
المجتمع يعاني من نمو ديمغرافي
مرتفع كما هو الشأن بالنسبة
للجزائر فإن الأمر قد يبلغ درجة
العجز .

وإذا كانت نسبة النمو الديمغرافي
في الجزائر قد عرفت انخفاضا
معتبرا ومتواصلا خلال العقدين
الآخرين حيث كانت خلال الفترة
من 66- 1977 تبلغ 3,2%
فانخفضت في الفترة من 77- 1987
إلى 3,06% وأصبحت في سنة 1988
2,7% فان المتخصصون في علم
السكان يعتبرون نسبة 2,5%
انفجارا سكانيا .

ولبيان الحاجة لدى إشباعها في
هذا الصدد أشير إلى أن الذين
خرجوا من المنظومة التربوية في
نهاية السنة الدراسية 87/ 1988
قد بلغ عددهم 369.892 من
الطور الأساسي و 123892 من
التعليم الثانوي وهم جميعا في

حاجة إلى إتمام تكوينهم قبل الدخول
في الحياة العملية .

علما أن سعة الاستيعاب الإجمالية
لمؤسسات التكوين هي 100135 مقعد أي
حوالي 20% من الاحتياج .

2 - حاجة الشباب إلى الرعاية

الصحية

انطلاقا من المثل الشهير العقل السليم
في الجسم السليم تبرز حاجة الشباب إلى
رعاية صحية متكاملة ابتداء من
الوقاية من جميع الأمراض التي يمكن
أن يتعرض لها الشاب وانتهاء بعلاج
فعال في حالة الإصابة بالمرض
فالرعاية الصحية تعد من أهم العوامل
التي تساهم في دفع عجلة التقدم
الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع إلا أن
هذه الرعاية تتطلب إمكانيات من
إقامة منشآت صحية موزعة عبر
التراب الوطني مجهزة بأحدث الأجهزة
و تكوين رجال أكفاء مؤهلين للقيام
بهذه المهمة الإنسانية .

وتجدر الإشارة أن المقياس الذي يمكن
الاعتماد عليه لمعرفة الرعاية التي
يحضى بها المجتمع هو مستوى التغطية
الصحية ، ففي بريطانيا مثلا طبيب لـ
650 مواطنا وفي أمريكا طبيب لـ 500
مواطنًا وفي فرنسا طبيب لـ 460
مواطنًا وفي الاتحاد السوفياتي طبيب
واحد لـ 250 مواطنا وفي الجزائر
طبيب واحد لـ 1.824 مواطنا .
نلاحظ الفرق الذي يبلغ سبعة أضعاف
بالنسبة للاتحاد السوفياتي وثلاثة
أضعاف بالنسبة لبريطانيا .

3 - حاجة الشباب

للشغل

يرغب كل شاب في أن يكون مستقلا اقتصاديا عن أسرته ولن يتأتى له ذلك إلا بالحصول على شغل يتلاءم وإمكانياته الفكرية وقدراته البدنية يمكنه من ضمان دخل مالي ينفقه حسب اختياره لإشباع حاجاته المختلفة.

ولا يخفى على أحد بأن توفير الشغل يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضعية الاقتصادية السائدة في المجتمع ومدى توافقها من حيث النمو مع تزايد السكان السنوي وفي حالة عدم توافق النمو الاقتصادي مع تزايد السكان فتكثر البطالة في أوساط الشباب، وعلى سبيل المثال فإن إحصاء السكان لسنة 1987 يبين أن فئة 15 24 سنة تمثل 47 % من مجموع البطالين فمثل هذا الحجم ليس من السهل استيعابه في سوق العمل.

أما بالنسبة لطلب العمل خلال العشرية المقبلة على أساس التقديرات المحتملة فهو كالتالي :

202 000 وظيفة سنويا خلال الفترة 1987 1990 ،

241 000 وظيفة سنويا خلال الفترة 1990 1995 ،

300 000 وظيفة سنويا خلال الفترة 1995 2000 ،

في حين أن معدل الوظائف التي تم توفيرها خلال الفترة 1985 1987 هو 10 000 في السنة .

4 - حاجة الشباب إلى السكن

إذا كان الشاب الجزائري في عهد ليس ببعيد أي قبل عشرة (10) أو عشرين (20) سنة خلت يقتنع بغرفة مع أسرته فإن المجتمع قد عرف تطورا ملحوظا في هذا الشأن وأصبح الشاب اليوم لا يقتنع بذلك ويأمل في حياة مستقلة أي الحصول على سكن خاص به بعبارة أخرى فإن عهد الأسرة المركبة قد انتهى فكريا وأن كان ما يزال قائما عمليا ولكن ليس اختيارا بل بسبب صعوبة الحصول على السكن وأكد أقول استحالته إذا ما قارنا إنجاز المساكن خلال الفترة (1982 1986) الذي كان حوالي 10 000 مسكن في السنة من جهة وعدد الزيجات سنويا الذي يبلغ حوالي 140 000 زيجة من جهة ثانية .

هذا بالإضافة إلى هدف تحسين الظروف السكنية القاضي بتخفيض معدل عدد الأفراد للسكن الواحد من 7 إلى 5 أشخاص ، الشيء الذي يتطلب إنجاز حوالي 300 000 مسكن سنويا .

وللحفاظ على الوضعية الحالية للسكن رغم الأزمة التي يعاني منها الشباب في هذا المجال يجب إنجاز 200 000 مسكن سنويا ، ومعنى هذا أن الشباب سيقبضون لسنوات قادمة قد تطول وقد تقصر يعانون من أزمة سكنية حادة.

5 - حاجة الشباب للتنشيط

يرتبط التنشيط الثقافي و الفني والعلمي والرياضي والترفيهي بصفة عامة بوقت الفراغ أو الوقت الحر وقد عرفت الندوة الفكرية الشبابية المتخصصة الأولى التي قامت بتنظيمها إدارة الشباب والرياضة بجامعة الدول العربية في سنة 1983 بدولة قطر بأن الوقت الحر هو :

الوقت الحر الذاتي الذي يتوفر للفرد خارج المهام الوظيفية والحاجات الحيوية وسيثمر في ممارسة أنشطة اختيارية ينشئ من خلالها المتعة و السرور ، وتحقق التنمية المتجددة للمجتمع ، يتبين من خلال التمعن في هذا التعريف أن التنشيط يجب أن يكون في الوقت الزائد عن المهام الأساسية كالعمل و الدراسة ويكون اختياريا وهادفا وإذا ما تم بهذه الكيفية فإنه يحقق قيمة خلقية وينمي الصفات الفردية و الجماعية لتي تجعل الشاب يسيطر على روح الأنانية ويحولها لفائدة الجماعة كما سيساعد على تجديد القوى واستعادة النشاط وإتقان العمل وبالتالي زيادة الإنتاج كما يساعد على حماية الشباب من الأخطار التي تهددهم كالغزو الثقافي و ما ينجر عنه من ابتعاد عن الثقافة الوطنية و تفادي التقليد الأعمى لكل ما يأتي من الخارج باسم التقدم .

الحالية (1990) فقط لان المجال لا يتسع إلى ذكر أمثلة كثيرة .

ان استقرار بسيطا لموازنة سنة 1990 يبين ما يلي :

1 - ميزانية التسيير :

تبلغ الاعتمادات المخصصة لوزارات الشبيبة و التربية و الشؤون الاجتماعية فقط 32.416.008.000 دج أي نسبة 38,59 % من الميزانية العامة للتسيير و هي موزعة كالتالي :

-وزارة التربية :

30.028.473.000 دج ،

-وزارة الشبيبة :

2.008.100.000 دج ،

-وزارة الشؤون الاجتماعية

379.435.000 دج

-الميزانية العامة للتسيير :

84.000.000.000 دج ،

2 - ميزانية التجهيز :

تبلغ الاعتمادات المخصصة لقطاعات التربية و التكوين و المنشآت الأساسية والاجتماعية و الثقافية 11.220.000.000 دج وتمثل نسبة 20 % من مجموع الاعتمادات المرصودة للتجهيز التي تبلغ 56.012.000.000 دج .

ويمثل مجموع الاعتمادات المخصصة لقضايا الشباب بصفة عامة 31,16 % من مجموع الموازنة الوطنية لسنة 1990 .

ورغم هذه الجهود التي تضع الجزائر من بين الدول القلائل التي تخصص ما يقرب من ثلث ميزانيتها لفائدة الشباب فان قضايا هاته الفئة ما تزال مطروحة بكل حدة في مجالات التربية

صالح اليوم قد يصير غير مرغوب فيه غذا .

-وضوح الهدف المرغوب تحقيقه كان تكون مكملة للعملية التربوية الشاملة ،

-التشويق لجلب الشباب للمشاركة فيها بصفة إرادية وبكيفية إيجابية وفعالة ،

-ان توفير هذه الأنشطة لفائدة الشباب الراغبين في ممارستها يتطلب إمكانيات هائلة من منشآت و تجهيزات وأدوات والآلات . ليس في إمكان الدولة تجنيدها خاصة وأن المعنيين بهذه الأنشطة يمثلون أغلبية أفراد الشعب الجزائري .

ولهذا فعلى الأسرة أن تتحمل نصيبها من المسؤولية في هذا الصدد الشيء الذي يدفع هذه الأخيرة أي الأسرة الى التفكير بجديّة في مسألة التخطيط العائلي حتى يتسنى لها القيام بهذا الواجب .

6 - الجهود التي تبذلها الدولة

لفائدة الشباب

ان أمل أية دولة هو أن ترى شبابها يعيش في احسن الظروف و تضع في مقدمة انشغالاتها قضايا الشباب التي تحظى باهتمام المسؤولين على مختلف الأصعدة وأحاول ترجعة هذا الاهتمام من خلال موازنة السنة

و التنشيط يتضمن ممارسة مجموع النشاطات الفكرية و الثقافية و الفنية و البدنية و العلمية (كالمحاضرات و الندوات و السينما و المسرح و الموسيقى و الرقص و الرسم و الرحلات و الرياضة و الطيران) عندما يمارسها الفرد و الجماعة بدافع ذاتي لإشباع حاجاتهم في مختلف الهوايات و التعبير عن أحاسيسهم و مشاعرهم و تنمية مواهبهم وقدراتهم على التفكير وحبهم للعمل وتعوديدهم على تحمل المسؤولية، وتقتضي إقامة هذه الأنشطة أو برمجتها الأخذ بعين الاعتبار مجموعة أسس من بينها

-سن المعنيين بالنشاط حيث تختلف حاجات ورغبات الشباب باختلاف أعمارهم ،

-البيئة التي سيطبق فيها البرنامج إذ أن الأنشطة التي يمكن ممارستها في بيئة ساحلية ليست كذلك التي تكون في بيئة جبلية أو صحراوية .

-الرونة وقابلية التطوير لمسايرة ما يتخذ من مواقف خاصة ونحن في عصر السرعة فما هو

و التنشيط و تطوير حركة الجمعيات
تدعيم العمل المشترك بين القطاعات
المعنية على المستوى المركزي و المحلي
باعتبار ان المعرفة الحقيقية للمشاكل
المطروحة بصفة شاملة تمثل بداية
الحل الصحيح .

تبسيط تدخلات الدولة وانسجامها و
التأكيد على
التنسيق
الحكم و تسخير
أدوات الإدارة و
وضعها في متناول
الجماعات المحلية
والأطراف المحلية الأخرى .
إشراك جمعيات الشباب في
جميع القضايا التي تهم الشباب
وحثهم على السعي لحل مشاكلهم
بأنفسهم .

مضاعفة شبكات الإعلام
ونشر الوثائق بصفتها
إحدى مكونات التكوين
الدائم للشباب عن طريق
تمكينهم من تلقى جميع
المعلومات التي لها
علاقة بحياتهم
اليومية و أفاق مستقبلهم .

2 - في مجال التكوين و التأهيل المهني
الاستعمال الأمثل للمنشآت التابعة
لمنظومة التربية و التكوين و التنشيط

ضمان الانسجام بين إتمام مرحلة
البناء و توفير التجهيزات التقنية و
البيداغوجية اللازمة لمؤسسات
التكوين .

تعزيز منظومة التمهين بجهاز
تكميلي للدعم التقني و التكنولوجي

الشباب الذي تمحورت أشغاله
حول خمس ورشات:
التكوين و التأهيل المهنيين ،
الإدماج الاجتماعي المهني ،
حركة الجمعيات و التنمية
الاجتماعية ،
الاتصال و
تبليغ الشباب ،
البحث عن المصادر
المالية



و التكوين و التشغيل و
السكن و التنشيط ،
ويتضح جليا أن الحل لا
يكن في ملاحقة هذه
القضايا برصد الاعتمادات
المالية وإنما يكفّن
بالدرجة الأولى في التحكم
في زيادة السكان وجعلها
متطابقة مع التطور
الاقتصادي ، وان هذا لن
يأتي إلا عن وعي الأسرة
وشعورها بمسؤولياتها
تجاه أبنائها وتجاه المجتمع
عموما و بالتالي اقتناع
الزوجين بضرورة
التنظيم العائلي .

7 - بعض

الحلول المقترحة

إن الوضعية الصعبة التي
يعيشها الشباب الجزائري
رغم كل الجهود المبذولة
قد ألزمت القطاعات
الوزارية المعنية بقضايا
الشباب بضرورة التفكير
الجماعي المتكامل و العمل
على إيجاد السبل و
الوسائل الكفيلة بمعالجة
الوضعية أو التقليل من
حدتها على الأقل
وانطلاقا من هذا المنظور
قامت اللجنة الوزارية
المشتركة المشكلة من طرف
الوزارات ذات العلاقة
بالشباب بتنظيم لقاء
وطني حول إدماج و ترقية

و تعبئتها لفائدة الشباب ، و من
أهم النتائج التي انبثقت عن
اللقاء و التي نعتقد أنها من ضمن
الحلول المقترحة .
ومن لوجهة مشاكل الشباب ما يلي:

1 - المبادئ العامة

التركيز على المكتسبات الإيجابية
و تعميق التجارب الحديثة و
العمل على استمراريتها و
تنميتها وخاصة في مجال التشغيل

ومراجعة النصوص التي تحكمها بغية توسيع الفئة المستفيدة منها (15 سنة) وتوسيع قائمة الاختصاصات والمهن التي تشملها .

مراجعة المراسيم الخاصة بالتكوين في المؤسسة وجعل هياكل التكوين هذه عاملا من عوامل رفع الانتاج وتحسين الإنتاجية وبالتالي الترقية الاجتماعية للعمال .

توسيع مجال تدخل التكوين بالمراسلة وذلك بواسطة إدخال اختصاصات جديدة والتكفل بمستويات أخرى من التكوين .

تعزيز نشاطات المركز الوطني للتعليم بالمراسلة وذلك عن طريق تحويله إلى مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وتزويده بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة .

تطوير التكوين عن طريق الدروس المسائية وملاءمتها مع المتطلبات النوعية للقطاعات الاقتصادية .

إعادة بعث التكوين التمهيدي لإعداد الشباب لمتابعة التكوين المهني .

تطوير التكوين الموجه لإعادة تكييف فئات الشباب الخاصة مثل المنحرفين والعوقين

بغية إعادة تأهيلهم الوظيفي والاجتماعي .

تطوير وتعميم صيغة الاتفاقيات التي تبرم بين مؤسسات التربية والتكوين من جهة وأصحاب العمل من القطاعين الخاص والعام من جهة ثانية لفائدة الشباب التابعين لمؤسسات التعليم التقني والمهني .

وضع منظومة وطنية ومحلية للإعلام والتوجيه المهني .

وضع جهاز محكم لدعم لإدماج لمتخرجين من التكوين المهني حسب حاجيات مجالات التشغيل وتقييم البرامج ومحتويات التكوين ومدى ملاءمتها لسوق العمل .

3- في مجال الاندماج الاجتماعي

المهني

تطوير حركة تعاونيات الشباب المؤهلين ودعمها ماليا وماديا من طرف الدولة والجماعات المحلية . رفع عدد الهياكل اللازمة لممارسة نشاطات مهنية محليا مثل محلات حرفية أو مناطق نشاط أو مواقع لإقامة مؤسسات صغيرة .

تأسيس وتعميم صيغة الاتفاقية بمختلف الأطراف المتعاملة (الدولة والجماعات المحلية المؤسسات الجمعيات والشباب أنفسهم) .

إنشاء إطار مناسب يركز على اختيار الخطط التي تسمح بإعطاء الأولوية للمؤسسات العمومية والخاصة التي تساهم في إحداث مناصب عمل بقسط وافر بأسعار منخفضة في المناطق المرغوب في ترقيتها .

مساعدة الشباب على إنشاء نشاطات و أشغال تعود عليهم بفوائد شخصية .

حصر القدرات المحلية قصد إنشاء وتطوير أنشطة خاصة بكل منطقة ومحاولة اكتشاف مجالات جديدة يمكن استغلالها في ميدان التشغيل .

لا مركزية فعالية بالنسبة لاتخاذ القرارات على مستوى الهيئات والمؤسسات المحلية التي لها صلة مباشرة بإنشاء نشاطات (جماعات محلية متعاملين اقتصاديين هيئات دعم) .

4 في مجال حركة الجمعيات و

الترقية الاجتماعية

تكثيف حركة الجمعيات في أوساط الشباب حيثما وجدوا وفي جميع الاهتمامات بحكم ان الجمعية قد تكون إطارا قانونيا يمكن الشباب من المساهمة في حل مشاكلهم بأنفسهم .

ترقية الجمعيات التي تهتم بالقضايا الصحية للشباب وخاصة الوقاية من الأمراض المعدية والآفات الاجتماعية كالإدمان على الخمر والتدخين وتعاطي المخدرات) .

تنمية الجمعيات الثقافية والرياضية والترفيهية قصد المساهمة في نمو شخصية الشباب وتشجيع اندماجهم اجتماعيا .

إنشاء جمعيات للمساهمة في حماية ورعاية الفئات الخاصة من الطفولة

لبعيش المجتمع في ظروف معقولة و خاصة إن العصر الذي نعيشه يتميز بتزايد مستمر للمتطلبات اللازمة للحياة .

لهذا فإن مشاكل اليوم هي نتائج الانفجار السكاني الذي عرفته الجزائر خلال العقدين الماضيين و أن الحل الناجع بالنسبة للمستقبل يعتمد أساسا على تنظيم العائلة و تقبله بصفة إرادية من طرف الرجال و النساء .

باعتبار أن تنظيم العائلة لا يعني تحديد النسل كما قد يفهمه البعض خطأ ، وإنما هو المحافظة على توازن فئات المجتمع الثلاث الشباب و الكهول و الشيوخ فيما بينما من جهة و توافق التزايد السكاني مع النمو الاقتصادي من جهة أخرى . و بالتالي تجنب كل من الأسرة و المجتمع الوقوع في موقف العاجز أمام حاجيات و متطلبات السكان الأساسية أما نتيجة للنمو الديمغرافي المرتفع كما هو الشأن في الجزائر و إما بسبب العزوف المفرط عن الإنجاب بالنسبة لشعوب أخرى .

و إذا كانت الشريعة الإسلامية السمحة تحرم تحديد النسل بصفة قاطعة فإنها تجيز التنظيم بل و تحث عليه في بعض الحالات و فتاوى العلماء في هذا الصدد كثيرة . أفضل عدم التعرض لها تاركا ذلك للمتطلعين في الدين من شيوخنا الأفاضل و أساتذتنا الأجلاء الذين هم أكثر مني علما و معرفة و أقدر مني على استنباط الأحكام و تحليلها و أخيرا فإن أصبت فبتوفيق من الله و إن أخطأت فمن نفسي و الله ولي التوفيق .

الجزائر 17-01-1990

6 في مجال تعبئة الموارد المالية

- إعفاء المؤسسات التي تتكفل بعملية تكوين الشباب من الضرائب .

- إيجاد ميكانزمات لتحويل و تدعيم البرامج و المشاريع التي تم تصورها و إعدادها محليا .

- تخصيص موارد الصندوق الوطني للتشغيل لأحداث مناصب للشباب و الممارسات الرياضية إلى أحداث مناصب شغل في ميدان التجهيزات الترفيهية و الرياضية

- إنشاء صندوق لضمان القروض التي يحصل عليها الشباب المستثمرين من البنوك

الخاتمة

قد يلاحظ المتتبع لهذه المداخلة إنني قد ركزت على محور القضايا و المشاكل التي تواجه الشباب و تعوقهم عن الاندماج في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و ما علاقة ذلك بموضوع الملتقى فأقول في هذا الشأن بأن الدافع الرئيسي للتفكير في تنظيم العائلة هو عجز المجتمع عن إشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد أو على الأقل الخوف من أن يؤدي الانفجار السكاني إلى ذلك .

و لعلكم قد لاحظتم أن التفاوت المخيف بين الإمكانيات التي يمكن توفيرها و تؤكد على كلمة يمكن و بين الحاجيات التي يجب إشباعها

والشعبية (كالأطفال المهلين والمعوقين حركيا وعقلييا والعرضيين للانحراف) .

تدعيم الجمعيات من طرف السلطات العمومية ماليا لإنجاز مشاريع تتعلق باندماج و ترقية الشباب و بشريا لتنظيم النشاطات أو الخدمات الموجهة للشباب .

5- في مجال الاتصال

- فتح مركز وطني لإعلام وتنشيط الشباب و ملحقات له بالولايات .

- تنمية الاتصال الموجه للشباب بواسطة إنشاء ورشات إعلامية على مستوى المؤسسات الاجتماعية التربوية وإنشاء أركان خاصة بالشباب في الصحف الوطنية و إنشاء جريدة إعلامية أسبوعية تبث عبر القنوات الإذاعية الثلاث و حصة تلفزيونية تتناول قضايا اندماج و ترقية الشباب .

- إنشاء إذاعات محلية يتولى تنشيطها الشباب أنفسهم

- إجراء دراسات في ميادين الاتصال في أوساط الشباب بواسطة التحقيقات و سبر الآراء .